٥١٥- ونعت معمولي وَحِيدَى معنى وعـمل أتبع بغـيـر اسـتـثنا

وقوله: أتبع يوصم وجوب الإتباع، وليس كذلك لأن القطع فى ذلك منصوص على جوازه[١].

ويقول بعد شرح قول ابن مالك[٢]

١٠١- إن يستطل وصل وإن لم يستطل
فـالحـذف نزر وأبوا أن يختـزل

١٠٢- إن صلح الباقى لوصل مكمل
والحـذف عندهم كـثـيـر منجلى

١٠٣- فى عـائد متـصل إن انتـصب
بفـعل أو وصف كـمن نرجـو يَهَبْ

(تنبيهات) فى عبارته أمور:

الأول: ظاهرها أن المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل فى ذلك وفرعية الوصف فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأثير الوصف.

الثانى: ظاهرها أيضاً التسوية بين الموصول الذى هو غير صلة ال والذى هو صلتها. ومذهب الجمهور أن منصوب صلة ال لايجوز حذفه وعبارة التسهيل: شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعيناً للربط؟ قال ابن عصفور فإن لم يكن متعيناً لم يجز حذفه؟ نحو جاء الذى ضربته فى داره.

الثالث: إنما لم يقيد الفعل بكونه تاماً اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته.

الرابع: إذا حذف العائد المنصوب بشرطه، ففى تركيبه والعطف عليه خلاف، أجازه الأخفش والكسائى ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة.

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ٣، ص ٦٨.

(٢) المصدر السابق، جـ١، ص ١٧٠.